المشهد

العدد 335 -السنة الثالثة عشر- الخميس 27 يونيو 2024 م - 21 ذو الحجة 1445 هـ

قالت العرب

وَلَيسَ بِحاكِمٍ مَنْ لا يُبَالِي،
أَأَخطأَ في الحُكومَةِ أَمْ أَصَابَا
وإن لكل تلخيص لوجها،
وإن لكل مسألة جوابا
وإن لِكُلِ حادِثَةٍ لوقتا؛
وإن لكل ذي عَمَلٍ حِسَابَا

(أبو العتاهية)

الخبير الاقتصادى د. عبدالنبى عبد المطلب فى حوار جرئ لـ « المشهد »:

عدم قناعة الحكومة بأن لدينا أزمة اقتصادية أحد أسباب تفاقمها!

تشهد الساحة المصرية جدلاً واسعاً في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة حول مدى نجاح أو فشل الحكومة الجديدة في التعامل مع هذه التحديات، في حين أن الحكومة تؤكد على اتخاذها سياسات وإجراءات لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، مما يشكك المواطنين في مدى فاعلية هذه السياسات على أرض الواقع.

وفي هذا الحوار، نستعرض وجهة نظر حول مدى نجاح أو فشل الحكومة في إدارة الأزمة الاقتصادية الراهنة من خلال بعض تساؤلات، وسنحاول الوقوف على أبرز الأسباب التي تقف وراء عدم قناعة الحكومة بوجود أزمة اقتصادية، رغم الواقع المعيشي الصعب الذي يعانيه المواطنون.

"المشهد" التقت بالدكتور عبدالنبي عبد المطلب الخبير الاقتصادي، والمستشار بوزارة التجارة والصناعة، وصاحب خبرة واسعة في المجال الاقتصادي، حيث عمل سابقا كباحث اقتصادي في الإدارة العامة للتبادل التجاري والاستثمار، كما قدم أبحاثا مهمة، من ضمنها اتفاقيات القروض التي أبرمتها مصر وتأثيرها على الاقتصاد المصري. وهذا نص الحوار:

على الحكومة أن تعلن بشفافية اتفاقها مع صندوق النقد وتطالب الشعب بمساعدتها فى تنفيذ التعهدات

●ما هى أبرز التحديات الاقتصادية التى تواجه الحكومة فى الوقت الراهن؟

– إذا كنا نتحدث عن أبرز التحديات التى تنتظر الحكومة الجديدة، فهناك عدة ملفات أولهما الملف الذى يغفل عنه الكثيرون وهو التعليم، ونلاحظ الآن أنه لم يعد ميسرا لغالبية المصريين، بعد إنشاء جامعات أهلية وأقسام بمصروفات مرتفعة، وحتى تكاليف التعليم الحكومى أصبحت فى ظل هذه الظروف غير متاحة وغير ميسرة، ومن هنا نلاحظ أن مصر تخسر كثيرا بمجال التعليم، حيث أن أبناء الطبقة الفقيرة يوجد منهم من يتمتعون بمواهب حقيقية أو قدرات تؤهلهم أن يكونوا علماء فى المستقبل، ولكن لا تتاح لهم الفرصة نتيجة الفقر أو تدنى المستوى الاقتصادي. إما بسبب الديون الخارجية وهى أحد أهم الأزمات التى تعانى منها الدولة المصرية وأيضا الدين الداخلى الذى لا يقل خطورة عن الدين الخارجي، أو بسبب إمكانيات التشغيل، حيث أن الحكومة ليس لديها خطة على مدار ١٠ سنين او موازنة للتعيين او للتشغيل، باستثناء فئات قليلة وفئة الدرجة العليا، وفى اعتقادى أن الحكومة عليها تحمل المسؤولية فى ذلك البعد، لأن احتمال أن يكون هناك عمل داخل الحكومة، سوف يساعد على تقوية الأمل عند الطبقات الفقيرة، من خلال أنها تستطيع أن تحسن ظروفها الحياتية من خلال التعليم، لأن الطبقات الفقيرة كانت تعمل وتجتهد من أجل أن تعلم اولادها، وبالتالى قد يحصل أحد منهم على فرصة عمل مناسبة تنتشلهم من الجهل والفقر، وثالثهما وهو الأهم ، ملف التجارة والصناعة، عن طريق زيادة الإنتاج حيث هو أحد العوامل الرئيسية من أجل تحقيق معدلات نمو، يكون قادرا على المنافسة فى الأسواق العالمية، لانه يؤدى الى زيادة الصادرات أو الواردات، وهو أحد أهم الملفات التى يجب ان يكون لدى الحكومة الجديدة رؤية واضحة به، من خلال كيف سيتم جذب الاستثمار الأجنبى المباشر والنظر بعين الدراسة والفحص للاستثمار الاجنبى فى أدوات الدين أو ما يسمى بالاموال الساخنة، وآخر الملفات التى يجب النظر اليه بشكل كامل ومتكامل وهو التعاون بين صانعى السياسات النقدية، حيث أن الكثير لا يعلم أن صنع السياسات النقدية ليس له علاقه بالحكومة، وبالتالى لابد أن يكون هناك تعاون كامل ما بين البنك المركزى وبين الحكومة للحفاظ على استقرار سعر الصرف، واستهداف التضخم وأن يكون هناك سعر فائدة قادر على تشجيع الاستثمار أو تقليل تكاليف الإنتاج بشكل عام، وكذلك مسألة البطالة وإتاحة فرص عمل للشباب وملف التعليم والصحة لا يقل أهمية عن الشق الذى تحدثنا به، ووجود نائب لرئيس الوزراء هو وزير الصحة، أرى أنه ربما سيصب فى تلك النقطة أيضا، والجزء الأخير هو ترشيد الدعم لأنه نقطة فى منتهى الأهمية، بل وإقناع المصريين بإمكانية التحول إلى الدعم النقدي، فهو أحد التحديات المهمة أمام الحكومة فى الفترة القادمة.

● حدثنا عن أهم السياسات والإصلاحات الاقتصادية التى اتخذتها الحكومة لمواجهة هذه التحديات؟

– من الصعب تقييم القرارات التى اتخذتها الحكومة الجديدة قبل وضعها موضع التنفيذ، لكن يمكن أن نستشف منها مدى رغبة الحكومة فى تنفيذ سياسات ناجحة تؤدى إلى تنمية اقتصادية حقيقية، ولأننى أؤمن أن مشكلة الاقتصاد المصرى هى تراجع معدلات النمو، وانخفاض عرض السلع المصرية وزيادة الاعتماد على السلع المستوردة، وارى أن تصريحات الحكومة عن رغبتها فى تنفيذ خطة للتنمية الصناعية وجذب الاستثمار المباشر فى مجال الصناعات بشكل عام وفى مجال الصناعات التحويلية بشكل خاص، يعد من أهم التصريحات التى أعلنتها الحكومة الجديدة حتى الآن، حيث تم الإعلان عن إعداد خطة تنموية صناعية مرنة تضمن سهولة تخصيص الأراضى، وتيسير الإجراءات والارتقاء بالخدمات المقدمة للقطاع الصناعي، ايضا تقديم الخدمات إلكترونياً للمستثمرين، بما يساهم فى التنمية الصناعية، ودعم المُصنعين، وتلبية متطلباتهم فى جميع المراحل التى يمر بها المصنع من التأسيس وحتى الانتاج والتصدير، وهذه بداية مشجعة، وكذلك الإعلان عن إعطاء فرص للقيادات الشابة وتوجيه الشكر لكل من تجاوز السن المقرر للمعاش هو أمر يستحق الثناء، وفى اعتقادى أن الإعلان عن طرح ملف الدعم للحوار المجتمعى أمر هام.

● ما توقعاتك لأداء الحكومة فى المرحلة المقبلة؟

– أعتقد أنه سيكون هناك نوع من تلافى المشاكل السابقة، حيث كان تجديد الوزراء بنسبة عالية، والمشاكل التى كانت تتواجد من قبل يمكن أن تحل، والبيروقراطية ستمثل تحديا فى منتهى الخطورة، ولكن فى اعتقادى ليست موجودة فى معناها المفهوم داخل الوزارات حاليا، لان كان هناك تقليص الدرجات العليا فى ٢٠٢١ فى أغلب الوزارات، بمعنى تم تقليل اعداد الدرجات الممتازة على مستوى الحكومة، ومنذ مدة كان هناك حوالى ١٠ آلاف درجة وظيفية منهم، وحالياً هناك على الأقل ٥٠٠ درجة مشغولة، وألفى درجة غير ممولة، ولذلك البيروقراطية تكون قاسية فى حدود ٥٠٠ الى ٦٠٠ شخص، ولكن هناك مشكلة مهمة وهى فك الاشتباكات، حيث أن الحكومة الجديدة دمجت وفصلت وزارات، وارى إن لم يتدخل الرئيس شخصيا من أجل فض الاشتباكات التى قد تنشأ ما بين الوزارات أعتقد أن المسألة ستعوق بشكل كبير عمل الحكومة لمدة عامين على الأقل، وسيكون تدخل الرئيس لإيجاد مرونة فى الموازنات لضمان عدم حدوث الصراعات، لأنها تشكلت بعد دخول الموازنة العامة حيز التنفيذ، وكل ديوان حصل على الموارد المخصصة له، ولذلك فإن استرجاع الموارد الخاصة بقطاع تم فصله ودمجه فى وزارة أخرى، لن تنجح إلا بتدخل الرئيس عبدالفتاح السيسي.

● وكيف ترى النتائج المتوقعة للإصلاحات الاقتصادية والتنموية التى تنفذها؟

– ذلك سيكون مرهونا بالإجراءات التى سيتم اتخاذها، وأرى أن المحدد الرئيسى لها شكل التعامل مع صندوق النقد الدولي، قبل إقرار المراجعة الثالثة سيكون صعبا أن نحكم على مستقبل التنمية والنمو الاقتصادى للحكومة الجديدة.

● ما الأسباب التى تراها لعدم قناعة الحكومة بوجود أزمة اقتصادية؟

– أحد أهم المشاكل التى تتسبب فى زيادة الأزمة الاقتصادية فى مصر، هو عدم قناعة الحكومة بأن لديها أزمة اقتصادية، بمعنى أن الحكومة ترى انها اخذت مجموعة من السياسات والتدابير الكثيرة لتحقيق معدلات النمو التى تزيد عن ٧٪، لكن هناك بعض المحددات الخارجية التى أثرت على تلك الإجراءات، ومنها أزمة كورونا التى أدت إلى اغلاق الحدود وتوقف سلاسل الإمداد وإحداث مشكلات عظمى، والسبب الآخر هو الأزمة الاقتصادية المالية العالمية التى أدت إلى خروج جزء كبير من الاستثمارات من مصر، وما نسميه بالأموال الساخنة، فى حين أن الدولة تطلق عليه بيع الاستثمارات، صحيح هى استثمارات فى أوراق مالية او الدين وهى قصيرة الأجل وغير مضمونة، ولكن الحكومة تنظر إليها على أنها تدفقات، والأزمة الاقتصادية العالمية التى أتت بعد كورونا هى التى أدت إلى خروج هذه الأموال، ومن هنا فإن الدولة ترى أن سياساتها كانت جيدة وتمكنت من جذب استثمارات تزيد عن ٤٥ مليار دولار فى شكل سندات خزانة ورفع الاحتياطى النقدى من العملات الأجنبية إلى مستويات ترتفع عن ٤٠ مليار دولار، وايضا الحصول على ودائع خارجية دولارية تتفاوت ما بين ٢٠- ٢٥ مليار دولار من الأشقاء العرب، فبالتالى ترى الدولة أن كل ذلك إنجازات ومن هنا عندما نتحدث عن أنها أزمة، فهى حدثت إثر محددات خارجية.

● ما هى أوجه القصور والفشل التى لا تزال تواجه الحكومة الجديدة؟ وما هى الانتقادات الموجهة إليها؟

– عقب الاستماع إلى بيان الحكومة الذى ألقاه رئيس الوزراء أمام مجلس النواب، أرى أنها ما زالت تسير على نفس المنهج رغم أن البيان يتكون من حوالى ٣٠٠ صفحة، ويمكن اعتباره خطة عمل مدروسة أو مكتوبة وتعهدات للحكومة، ولكن لم يكن هناك سياسات واضحة، بمعنى أن رئيس الوزراء لم يتفضل بالحديث عن الخطط المستقبلية وموعد بدايتها مثل الحديث عن استقرار الأسعار وحل أزمة الكهرباء، حيث أعتقد أن أزمة انقطاع الكهرباء لا يوجد بها مشكلة من الأساس حيث أنها تشبه مشكلة السكر بالضبط، لأن السكر كان فى سوق التوزيع أو احتكار الحكومة للسكر وعدم قدرتها على توزيع المنتج بشكل صحيح، وذلك نفس ما حدث بالكهرباء لأن الحكومة محتكرة الكهرباء وفى ذات الوقت تملك مشكلة فى إمدادات الغاز وذلك ما يتسبب فى منعها من حل أزمة الكهرباء.

● ما هى القضايا الاقتصادية التى ستكون محور النقاش والمنافسة فى الانتخابات البرلمانية المقبلة ؟

– لا أستطيع الإجابة بشكل كامل لأن هناك أطياف وايدلوجيات مختلفة، ومجموعة من الأحزاب لا أقدر على حصرها لأن كل حزب لديه رؤية واستراتيجية، ولكن أرى أن أغلب هؤلاء النواب عندما ينزلون إلى دوائرهم والتعامل مع المواطنين، سيرون أن مسألة الأسعار واستقرارها وتوفير مستوى من التعليم والصحة، بالإضافة إلى قضية البطالة وهى من أهم القضايا التى سوف تأخذ نقاشاً بناء على ردود القوى السياسية، مؤكداً أن القوى السياسية الحقيقية غير متواجدة بالشارع المصرى حالياً، واهتمام المواطن بالانتخابات البرلمانية أو بالأحزاب أو بالمشاركة والتفاعل مع القضايا السياسية منحصر فى الإعلان فقط ، فلا توجد تفاعلات ومشاركات حقيقية من المواطن أو الإهتمام بالشارع السياسى الحقيقي، وربما أن يكون هناك لبعض القوى السياسية آراء فى مناقشة مستقبل الاقتصاد المصرى ومستقبل الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، من خلال أن يكون هناك حديث حول معدل النمو المطلوب، حيث نتحدث عن معدلات منخفضة ومستوى كبير من الديون والعجز بالموازنة، وربما أن يكون مناقشات مع الحكومة حول ذلك الموضوع، حول متى سيكون لدينا استقرار فى سعر الصرف، لأن عدم استقراره واستمرار انخفاض الجنيه المصرى وارتفاع الأسعار، يؤدى إلى عدم إرضاء المواطنين داخل الشارع المصري.

● كيف تتوقع أن تؤثر هذه القضايا الاقتصادية على نتائج الانتخابات البرلمانية المقبلة ؟

– جميعنا نعلم أن غالبية الأحزاب لا تمتلك برامج، وإن كانت تملك بعض الاستراتيجيات فهى غير منتشرة، بمعنى عند سؤال المواطنين عن الفرق بين البرنامج الذى كان يقدمه الحزب الوطنى الديمقراطى ومستقبل وطن ستجد أن غالبية المواطنين ليس لديهم فكرة عن تلك البرامج، فكيف سيكون هناك مناقشة للبرامج فى ظل عدم قدرة تلك الأحزاب فى الوصول إلى غالبية عظمى من المواطنين، ولكن أرى أنها ستكون مجرد نقاشات إعلامية واستهلاكية فقط ، ولذلك لا تؤثر من قريب أو من بعيد فى الانتخابات البرلمانية المقبلة.

● كيف ترى تغييرات المجموعة الأقتصادية فى تشكيل الحكومة الجديدة ؟

– لا نستطيع أن نقول إن هناك مجموعة اقتصادية بالمعنى المفهوم لكلمة المجموعة الاقتصادية، بمعنى إذا نتحدث عن المالية وهى من ضمن الوزارات الاقتصادية، ولكن لا نستطيع أن نقول إن تشكيل الحكومة الجديدة بها مجموعة اقتصادية إلا عدد قليل، حيث أرى أن كل وزارة تقوم بمهامها ولكنها فى ذات الوقت بعيدة عن خطة التنمية الاقتصادية بحيث يمكننا أن نقول بأن هذه مجموعة اقتصادية، وشهدت الحكومة المستجدة مجموعة من التغييرات الهيكلية من الممكن أن تخدم الاقتصاد المصرى، لأن وجود وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية وفصلها عن وزارة الصناعة، وذلك كان مطلبا وافقت عليه جميع القوى الوطنية فى الحوار الوطني، وتم رفع أكثر من توصية بالإجماع فى ذلك المجال، متابعاً أن وزارة الاستثمار مهمة بشكل كبير لأنه منذ عام ٢٠١٥ فى المؤتمر الاقتصادى الذى تم عقده، كان الهدف الأساسى القائم عليه هو جذب الاستثمار الأجنبى المباشر، حيث يتضمن تكنولوجيا وزيادة إنتاج والعرض وتقليل التكاليف من خلال الدخول فى الإنتاج كبير الحجم، وأيضا ضخ تدفقات دولارية متواصلة بالاقتصاد عبر الاستثمار فى مصر، والمسألة الثانية هى إسناد إدارة الصناعة إلى كامل الوزير، حيث أرى أنه سوف يكون عاملا مهما جدا فى تذليل الكثير من الصعوبات التى تعانى منها الصناعة المصرية، لافتا أنها تعانى منذ عام ٢٠٢١ بسبب انقطاع سلاسل الإمداد وعدم قدرتها فى الحصول على الخامات ومستلزمات الإنتاج، حيث لم يكن هناك راعى قوى يستطيع أن يجبر بعض المؤسسات ذات الاستقلالية على تلبية مطالب الصناعة المصرية، مشيرا أن وجود الفريق كامل الوزير على الأقل سوف يساهم فى تحقيق الحكومة بعض الإنجازات أو القرارات التى لم تتمكن من تنفيذها خلال الفترات السابقة وفى مقدمتها وثيقة ملكية الدولة.

● هل تتوقع نجاح المجموعة الاقتصادية التى تقول أنها غير موجودة بمعنى المجموعة الاقتصادية المعروف فى مهمتها؟

– المهام الموجودة أمام المجموعة الاقتصادية هى فى منتهى القسوة، لأنه يجب أن تكون هناك رؤية واضحة ومحددة ومعلنة حول الموقف من البرنامج مع صندوق النقد الدولي، وأعتقد أن حل الحكومة كان بسبب تخوفات متخذ القرار من المراجعة الثالثة التى بدأت فى مايو سنة ٢٠٢٤، من أن تكون نتائجها غير مرضية للدولة المصرية، ومن هنا لجأ صاحب القرار إلى مسألة حل الحكومة واستغرقت المفاوضات شهر كاملاً، ثم طلب مهلة تتراوح من بين شهر إلى ثلاثة أشهر من أجل اختبار قدرة الحكومة الحالية على تنفيذ بعض التعهدات، وبذلك تكتسب مصر فترة زمنية تمكنها من إعادة هيكلة بعض الأمور لتنفيذ تعهداتها مع صندوق النقد الدولي، وأعتقد أن التحدى الأساسى والذى سوف يحكم على عمل الحكومة، يتلخص فى قدرتها على الوصول إلى اتفاق شفاف لا توجد به بنود خفية مع صندوق النقد الدولي، ولفت أن الاتفاق متواجد وتم إقراره من مجلس المديرين التنفيذيين، ولكن اطالب بنشره بشكل كامل بتفاصيله إلى العلن ، على أن تطالب الحكومة المواطنين بمساعدتها فى تنفيذ تلك التعهدات باعتبارها الطريق الوحيد للوصول إلى حل المشاكل الاقتصادية.

● ما هى الطرق المُفضلة لجلب الاستثمار الأجنبى إلى مصر؟

– أن يسمح للقطاع الخاص المصرى بالعمل وتحقيق أرباح، وبمجرد حدوث ذلك سوف يأتى الاستثمار الأجنبى المباشر تلقائيا، وضرب مثالا على ذلك، قائلاً: عندما نأتى فى منطقة معينة وقمنا بافتتاح محل للطعام ولقى رواجا، سنرى بعد ذلك أن تلك المنطقة أصبحت مليئة بالكثير من المحلات الأخرى، وذلك يحدث فى كل مكان وذلك هو الطريق الأمثل لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر.

● ما هى روشتة الاصلاح الشاملة للاقتصاد المصرى ؟

– من المفترض أنه كانت هناك حكومة قديمة والآن جديدة، ومن المؤكد أن أعضاءها حصلوا على مليارات الجنيهات أو على الاقل ملايين الجنيهات، وهؤلاء عليهم المسؤولية وكان أن يكون لديهم رؤية لتحقيق التنمية، وفى حالة عدم قدرتهم فإن الحل الامثل للإصلاح الشامل أن يكون هناك كفاءات تستطيع إدارة الاقتصاد المصرى.

مواهب أبناء الفقراء خَسرتها الدولة بسبب ارتفاع تكاليف التعليم وتدني الأحوال الاقتصادية

لا توجد قوى سياسية حقيقية فى الشارع المصري ولا يمكن لرجل الشارع أن يميز بين برامج الأحزاب

حوار - إبراهيم خالد